كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم المالية العامة

سعـر الصـرف

و

أثره الاقتصادي على النفقات العامة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمة من

الباحثة/ هند مجدى محمد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ سيـد طـه بـدوي	مشرفًا ورئيسًا
أستاذ ورئيس قسم المالية العامة ومدير مركز البحوث والاستشارات القانونية بكلية الحقوق – جامعة القاهرة ونائب مدير مركز التحكيم – جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ أحمد صالح الصعيدي	عضوًا
أستاذ ورئيس قسم المالية العامة بكلية الحقوق – جامعة المنوفية	
الأستاذ الدكتور/ عمـرو إبراهيم المنير	عضوًا
عضو لجنة خبراء الضرائب بالأمم المتحدة ونائب وزير المالية للسياسات الضريبية (سابقًا)	

1444هـ - 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء: من الآية ١١٣.

الإهـــداء

إلى من أمراني الله ببرهما والدعاء لهما:
إلى قدوتي ومثلى الأعلى في الحياة
إلى سندي المتين وداعمي في الحياة
إلى من علمني أن ارتقى سلم الحياة بحكمه وصبر
والدي الحبيب

وإلى من ساندتني وسهرت إلى جواري
إلى من ضحيت من أجلى أنا وأخواتي بالكثير والكثير
إلى من كان دعائها سر نجاحي
والدتي الغالية

أهدى إليكما ثمرة جهدي وأسال الله أن يمتعكما بالصحة والعافية وان يحفظكم ويرعاكم ويوجزكم عنى وعن أخواتي خير الجزاء
إلى الروح التي سكنَتْ روحي،
إلى نبع الإخلاص والوفاء
زوجي

الحبيب الغالي، بدأناها معًا، وبإذن الله نختمها معًا
إلى فلذةِ كبدي، ونجمِ سمائي، وزهرة حياتي:
ابني محمد...
راجيةً لكَ مستقبلًا زاهرًا، ومجدًا زاخرًا.

إلى القلبِ الطاهرِ الرقيقِ،
إلى من تميزت بالوفاء والعطاء
إلى ريحانةِ حياتي:
أختي هبة.

وإلى روح **أخي محمد** – رحمه الله تعالى!

الشكر والتقدير

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾

[سورة طه: الآيات من ٢٥ – ٢٨]

الحمد لله على تمام نعمه ، الحمد لله حمدا نتجاوز به ضيق الأرض إلى سعة السماء، الحمد لله حمدا تطيب له النفس حتى ترضى الحمد لله حمدا يشرح القلب به ويرضى، الحمد لله حبا وشكرا الحمد لله يوما وشهرا وعمرا ، وأصلى واسلم على المبعوث رحمة للعاملين والحجه على العباد أجمعين ،صلوات ربى وسلامة عليه إلى يوم الدين.

إننى أسجد لله سبحانه وتعالى وشكرا على نعمته وفضله بخروج هذه الرسالة الى النور ،راجية ان يتقبله منى:علما ينتفع به فاجده فى ميزان حسناتى يوم العرض عليه.

واذا كنت فى مقام الشكر لاساتذتى الاجلاء فأى ثناء يفيهم حقهم ،أى كلمات تعطيهم قدرهم ،فهم أناس لا يزيدهم المدح الا تواضعا.

فإني أتقدَّمُ بخالصِ الشكرِ وعظيمِ الامتنانِ لحضرةِ العالمِ الجليلِ، والأبِ الحنونِ، والمعلمِ القديرِ، أستاذي المشرفِ على هذه الرسالةِ، ورئيسِ لجنةِ الحكمِ والمناقشةِ:

الأستاذِ الدكتورِ/ **سيد طه بدوي** – رئيسُ قسمِ الماليةِ العامةِ، ومديرُ مركزِ البحوثِ والاستشاراتِ القانونيةِ بكليةِ الحقوقِ، ونائبُ مديرِ مركزِ التحكيمِ – بجامعة القاهرة.

ومهما اسهبت فى شكره فيلازمنى الشعور بقصور عباراتى ،عن أن تفصح بما أدين به لسيادته من فضل فيما أفاض على من علمه وقته وعنايته وعلى ارشاداته وتوجيهاته العلمية وأرائه السديدة ،حرصه على التأصيل والمتابعة والمراجعة الدقيقة ،أكبر الأثر فى إثراء الرسالة ،كما كانت مؤلفاته المهمة فى المكتبة القانونية خير معين لى،وبفضل مساندته تخطيت الكثير من الصعوبات والعقبات ، وبغير ذلك لم يكن لهذا العمل أن يرى النور، فكان مثالا ونموذجا يحتذى به لاستاذ الجامعة.

كل ذلك ما هو إلا نقطة فى بحر علمه وصفاته ،فأسال الله أن يجزيه عنى وعن كل طلاب العلم خير الجزاء ، وأن يرزقه الدينا وحسن ثواب الأخرة.

كما أخص بعظيم الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور/ **أحمد صالح الصعيدي** – رئيس قسم المالية العامة بكلية الحقوق، جامعة المنوفية، الذي شَرَّفَني بقبولِ المشاركةِ في مناقشةِ هذه الرسالةِ، وتَحَمُّلِهُ عناءَ السفرِ شاكِرَةً لَسيادتِهُ جُهْدَهُ الذي بَذَلَهُ تِجاهَ الرسالةِ، وملاحظاتِهِ القيمةَ، وَأسألُ الله أن يَجزِيَه عنى وعن طلاب العلم خيرَ الجزاءِ، وأن يمد فى عمره ويبارك فى صحته.

والشكر موصول ايضا الى الأستاذِ / **عمرو إبراهيم المنير** – عضوِ لجنةِ خبراءِ الضرائبِ بالأممِ المتحدةِ، ونائبِ وزيرِ الماليةِ للسياساتِ الضريبيةِ سابقًا، على تَشْريفِهِ لي، وقبولِ مناقشةِ هذه الرسالةِ، وتَحَمُّلِهُ عناءَ قراءتها ،رغم مشاغله الكثيرة، ولاشك أن وجوده وما سيبديه من تعلقيات ومناقشات ستثرى هذه الرساله وتزيدها قيمه فلسيادته كل الشكر والعرفان،وجزاه الله عنى خير الجزاء، ومتعه بموفور الصحه والعافية.

وما يَنْبغي لي أنْ أَنْسى ذلكَ الجُهدَ الجَهيدَ الذي بَذَلَهُ الشاعرُ الدرعميُّ دكتور محمد حجاج، في المُراجعةِ اللُّغَويَّةِ لهذه الرسالةِ وتَدقيقِها، فلَهُ مني خالصُ الشكرِ والعرفانِ، وعظيمُ التقديرِ والامتنانِ، وجزاهُ اللهُ عنِّي وعن طلبةِ العلمِ خيرَ الجزاءِ، وأعطاهُ أحسنَ الأجرِ ووافرَ العطاءِ.

وفي الختام:

أساتذتي الكرماءَ، الحضورَ الأعزاءَ:

وما هذا الجهد الذى اضعه بين ايديكم الا مساهمة ارادت بها النفع فإن وفقت فبضل من الله ونعمه ،وإن كان عدا ذلك فحسبى أن النقص سمة أعمال البشر

أسألُ اللهَ عزَّ وجلَّ أن أكونَ قد أحسنتُ في هذا العملِ، وأرجو أن يجعلَهُ خالصًا لوجهِهِ الكريم، وأن يَجْبُرَ نقصَ أعمالِنا بحسنِ نياتِنا، فإن أصبتُ فذلك بتوفيقِهِ وفضلِهِ، وإن أخطأتُ أو قصرتُ فمِنْ نَفْسي ومن الشيطانِ الرجيمِ.

الباحثة

مقدمة

يُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية؛ إذ تعكس تحركاته في أغلب الحالات مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معًا، خصوصًا في عصر يتزايد فيه الترابط بين الاقتصادات في العالم من خلال تدفقات رأس المال وانتقال السلع والخدمات، وما يتطلبه ذلك من معرفة قيمة عملة كل دولة مقارنةً بالأخرى.

إن سعر الصرف يُمثل المرآة التي تعكس حالة استقرار الوضع الاقتصادي الكلي في أي بلد، وعلى هذا الأساس حظي سعر الصرف باهتمام محلي ودولي بالغ؛ لأنه وسيلة مهمة للتأثير في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية، وتكلفة الموارد المستوردة، بالإضافة إلى كونه أداة لربط وسائل الإنتاج في الاقتصاد المعني والاقتصادات الأخرى.

ويؤثر في الكثير من المتغيرات الاقتصادية لما ينتج عن التغير فيه من آثار على ميزان المدفوعات وعلى معدل التبادل الدولي ومستوى الأسعار المحلية وحجم الادخار والاستثمار، وعبء الدين الخارجي أيضًا، كما يتأثر من ناحية أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر بالأوضاع السياسية والاقتصادية، لذلك فإن هذا المتغير الحيوي يتمتع بأهمية بالغة في كل الاقتصادات.

وإزاء خطورة هذا الوضع، فإن الدول تلجأ عادةً إلى اتخاذ إجراءات معينة لتخفيض حدة آثار التغيرات أو التقلبات المتتالية في قيمة العملة المحلية على الاقتصاد القومي، كأن تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة أو رفعها أو تثبيتها أو تعويمها.

وثمة علاقة وثيقة وتلقائية بين النفقات العامة والقطاع الخارجي، تتمثل في تغيرات أسعار الواردات من السلع الأساسية، وتغير فروق الدعم المُقدم إلى بعضها، وتزايد فوائد الدين، ما يؤثر على النفقات العامة التي تتعلق بمعاملات خارجية.

ولما كانت الصلة وثيقة بين سعر الصرف من جهة، والنفقات العامة من جهة أخرى، فلابد أن نتوقع وجود علاقة قوية بين هذا السعر والنفقات العامة والذى يتأثر بدوره بتغيرات سعر الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الخارجية.

أهمية الدراسة:

إن تناول أي موضوع بحثي لا بد من أن يعكس مدى ضرورة دراسته وأهميتها، سواء على الجانب النظري أم على الجانب التطبيقي من واقع نتائجه

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
فصل تمهيدي: سعر الصرف والنفقات العامة	١٣
المبحث الأول: سعر الصرف	١٤
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه	١٤
الفرع الأول: أنواع سعر الصرف	١٧
الفرع الثاني: نظم سعر الصرف	٢٢
البند الأول: نظام الدولرة الكاملة	٢٥
البند الثاني: نظام مجلس العملة	٢٨
المطلب الثاني: تطور نظم أسعار الصرف في مصر	٤٢
الفرع الأول: مرحلة ما قبل تحرير سعر الصرف	٤٣
الفرع الثاني: مرحلة تحرير سعر الصرف (تعويم العملة)	٥٦
المبحث الثاني: النفقات العامة	٦٣
المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في مصر	٦٣
المطلب الثاني: كفاءة الإنفاق العام	٧٩
الفرع الأول: مفهوم كفاءة الإنفاق العام	٨٠
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في كفاءة الإنفاق العام	٨١
الباب الأول: أسباب تغير أسعار الصرف	٩٠
الفصل الأول: أسباب تغير سعر الصرف	٩١
المبحث الأول: العوامل الرئيسية لتغير أسعار الصرف	٩١
المطلب الأول: ميزان المدفوعات	٩٢
المطلب الثاني: عرض النقود	٩٤
المطلب الثالث: تنظيم أسعار الصرف أو التحكم فيها	٩٧
المطلب الرابع: السياسة المالية والنقدية والتغيرات في أسعار الفائدة	١٠٠
المطلب الخامس: عدم ملاءمة أسعار الصرف	١٠٩
المبحث الثاني: العوامل الثانوية لتغير سعر الصرف	١١١
المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١١١

المطلب الثاني: المضاربة على العملة.....	١١٥
المطلب الثالث: الصدمات الخارجية.....	١٢٣
المبحث الثالث: نظريات تفسير التغيرات في أسعار الصرف.....	١٢٦
المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.....	١٢٧
المطلب الثاني: نظرية تعادل سعر الفائدة.....	١٣١
المطلب الثالث: نظرية توازن الأصول.....	١٣٢
الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تحديد سعر الصرف....	١٣٥
المبحث الأول: سياسة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بسعر الصرف في الدول النامية.....	١٣٨
المطلب الأول: ماهية مشكلات الدول النامية والسياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي.....	١٣٨
الفرع الأول: ماهية مشكلات الدول النامية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي.....	١٣٩
الفرع الثاني: السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي وأهدافها...	١٤١
المطلب الثاني: أثر سياسات سعر الصرف التي يتبناها صندوق النقد الدولي علي الدول النامية.....	١٤٣
المطلب الثالث: دور صندوق النقد الدولي في علاج المشكلات الاقتصادية للدول النامية.....	١٤٦
المبحث الثاني: سياسة صندوق النقد الدولي تجاه سعر الصرف في مصر.....	١٤٩
الباب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف والنفقات العامة.....	١٦٩
الفصل الأول: أثر تغيرات سعر الصرف في النفقات العامة.....	١٧٠
المبحث الأول: أثر سعر الصرف على بنود الأجور وتعويضات العاملين والفوائد.....	١٧١
المطلب الأول: أثر سعر الصرف على بند الأجور وتعويضات العاملين..	١٧١
المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على بند الفوائد.....	١٨٩
المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على بنود شراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى.....	١٩٤
المطلب الأول: أثر سعر الصرف على بند شراء السلع والخدمات.....	١٩٥

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على بند المصروفات الأخرى.....	٢٠٠
المبحث الثالث: أثر سعر الصرف على بنود الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)...	٢٠٤
المطلب الأول: أثر سعر الصرف على بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٠٥
المطلب الثاني: أثر سعر الصرف على بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).....	٢١٢
الفصل الثاني: عوامل استقرار سعر الصرف وأثرها في ترشيد الإنفاق العام وضبطه.....	٢١٧
المبحث الأول: ترشيد الواردات وتنمية الصادرات.....	٢١٨
المطلب الأول: ترشيد الواردات.....	٢١٨
الفرع الأول: سياسة إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد	٢١٩
الفرع الثاني: الحماية الرشيدة للمنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية في السوق المحلية.....	٢٢٠
المطلب الثاني: تنمية الصادرات.....	٢٢٥
الفرع الأول: عقبات العملية التصديرية.....	٢٢٦
الفرع الثاني: إستراتيجية تنمية الصادرات.....	٢٣٤
المبحث الثاني: تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها.....	٢٤٦
المطلب الأول: عقبات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر....	٢٤٧
المطلب الثاني: إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.	٢٥٧
المبحث الثالث ترشيد الإنفاق العام وضبطه.....	٢٧١
المطلب الأول: تطبيق برنامج تقشف حكومي شامل.....	٢٧١
المطلب الثاني: إصلاح شامل لنظام الأجور والمرتبات من خلال الجهاز الإداري للدولة.....	٢٧٥
المطلب الثالث: تصحيح منظومة الدعم في الموازنة العامة للدولة....	٢٨٠
المطلب الرابع: ترشيد بنود النفقات العامة الأخرى.....	٢٨٢
الخاتمة.....	٢٨٥
قائمة المراجع.....	٢٨٩
الفهرس.....	٣٣٧

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	الاقتصاديات التي أخذت بنظام الدولرة.....	٢٨
٢	تطور نظم أسعار الصرف.....	٤٢
٣	تطور سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨١ – ٢٠٠٢/٢٠٠١م).....	٥٤
٤	تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ – ٢٠٢٠/٢٠١٩م).....	٦٢
٥	تطور الإنفاق العام في مصر.....	٧٢
٦	قطاع الصحة والتعليم والتعليم العالي	٧٧
٧	أثر تغير سعر الصرف على بند مخصصات الأجور وتعويضات العاملين.....	١٨٥
٨	أثر تغير سعر الصرف على بند مخصصات الفوائد المدفوعة على الديون الخارجية والمحلية.....	١٩١
٩	أثر تغير سعر الصرف على بند مخصصات شراء السلع والخدمات.....	١٩٨
١٠	أثر تغير سعر الصرف على بند مخصصات المصروفات الأخرى	٢٠٢
١١	أثر تغير سعر الصرف على بند مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.....	٢٠٩
١٢	أثر تغير سعر الصرف على بند شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).....	٢١٣

مستخلص

هند مجدي محمد حسن - سعر الصرف وأثره الاقتصادى على النفقات العامة - مقدمة لاستكمال متطلبات الدكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الحقوق - قسم المالية العامة

تناولت الدارسة شرح تفصلى لماهية سعر الصرف والنفقات العامة واسباب تغير اسعار الصرف و النظريات تفسير التغيرات في أسعار الصرف و دور صندوق النقد الدولي في تحديد سعر الصرف والعلاقة بين سعر الصرف والنفقات العامة وعوامل استقرار سعر الصرف وأثرها علي ترشيد وضبط الإنفاق وتهدف الدراسة إلي توضيح الأسباب التي قد تؤدي إلي حدوث تغيرات في أسعار الصرف. وعرض آثار تغيرات سعر الصرف علي النفقات العامة

وتقديم بعض المقترحات التي من شأنها تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وأثرها علي الإنفاق العام.

وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج من اهمها

- تدهور قيمة الجنيه المصري عبر المراحل المختلفة ناتج عن مظاهر الخلل الهيكلي التي يُعاني منها الاقتصاد القومي، وعدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل الدولة
- طبقت مصر التعويم المدار الذي يتلاءم مع سياستها المالية والنقدية، لكن توقيت التطبيق وعدم التهيئة له أضر كلَّ مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتطبيق التعويم بوصفه أمرًا إجباريًّا، فاستقبله المواطنون مضطرين للتعايش مع آثاره وأزماته المتلاحقة.